الحوار الافتتاحي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة البلدان العربية[1]

"رسم مسار للممارسات المسؤولة للأعمال التجارية في منطقة البلدان العربية"

نظرة عامة

التاريخ:	28-29 تشرين الأول/أكتوبر 2024
المكان:	الدوحة (قطر) بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت
المنظمون:	الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي, يونيسف
المشاركون:	الحكومات (من مختلف القطاعات) والأعمال التجارية (من مختلف الصناعات) ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات العمال والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان والإعلام والجهات الأكاديمية والأمم المتحدة.
الموضوعات التي سيتم التركيز عليها:	- خطط العمل الوطنية وغيرها من السياسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان - العناية الواجبة بحقوق الإنسان لدى المؤسسات (وتشمل العناية الواجبة المشددة بحقوق الإنسان في البيئات المتضررة من النزاعات والعناية الواجبة بحقوق الإنسان مع الأبعاد البيئية) - إتاحة سبل الانتصاف الفعالة لأصحاب الحقوق المتضررين - دور المؤسسات (المتناهية الصغر و) الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز الممارسات المسؤولة للأعمال التجارية - آثار التدابير التنظيمية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان على منطقة البلدان العربية (وتشمل التجارة والاستثمار والتحول العادل والتنمية المستدامة الكُلّيّة)
تفاصيل جهة الاتصال:	إذا كانت لديكم أية أسئلة و/أو مقترحات في الوقت الحالي، يُرجى التواصل مع فريق التنظيم على العنوان bhr.arabstates@undp.org

الخلفية العالمية

هناك إقرار منذ وقت بعيد بأن الأعمال التجارية لها أثر كبير على حقوق الإنسان. ويمكن لهذا الأثر أن يكون إيجابياً، على سبيل المثال توفير الابتكارات والخدمات التي يمكن أن تحسّن مستوى المعيشة لأصحاب الحقوق، وبخاصة الفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً. كما يمكن أن يكون سلبياً، على سبيل المثال حيثما تدمر أنشطة الأعمال التجارية سبل العيش أو تستغل العمال أو تشرد المجتمعات المحلية.

اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الموجهة إلى كلٍ من الحكومات والأعمال التجارية في عام 2011 لتوضيح واجباتهم ومسؤولياتهم في مجال حماية حقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية ولضمان إتاحة سبل الانتصاف لأصحاب الحقوق المتضررين.

[1] سوف يستهدف الحوار الافتتاحي 22/20 من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ويغطي المنتدى الإفريقي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان كلاً من جزر القمر وموريتانيا.

منذ عام 2011، رسخت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وضعها كإطار مرجعي عالمي وكمخطط للعمل، حيث حددت المعاملات التي ينبغي أن تضع من خلالها الحكومات والأعمال التجارية السياسات والقواعد والعمليات مع كونها أساس هام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل ولاية فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمؤسسات الأعمال وحقوق الإنسان، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان عام 2011، في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية ونشرها وتنفيذها.

وبعد مرور أكثر من عقد كامل على اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، بذل فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمؤسسات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سلسلة من الجهود تهدف إلى تقييم التقدم المحرز وأنشأ خارطة طريق للعقد التالي، تبين الحاجة إلى رفع مستوى ال طموح وزيادة معدل التنفيذ وتحسين الترابط وتعظيم أثر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية.

بالنظر إلى أن المقاييس المرجعية والتحليلات العالمية بينت انخفاض مستويات تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية،[2] فإن خارطة الطريق تفصّل الاتجاه الاستراتيجي والخطوات المتوجهة نحو السياسات اللازمة لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية على نحو أفضل خلال السنوات القادمة. ويتضمن ذلك الإقرار بأن النهج العالمي وحده لن يؤدي إلى تبني مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية على نطاق واسع وشامل وقد يحتاج إلى التكامل مع المنصات الإقليمية.

من أجل التصدي لانخفاض مستويات تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، استحدثت الحكومات في شتى أنحاء العالم تدابير تنظيمية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إما في إحدى صور العناية الواجبة الإلزامية بحقوق الإنسان (مثل فرنسا وألمانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي) أو في صورة حظر استيراد المنتجات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق النسان (مثل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي). ولكن افتقار الأعمال التجارية الخاضعة للتدابير التنظيمية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومنها تلك الواقعة في منطقة البلدان العربية، إلى الوعي والقدرة بما يمكنها من الامتثال إلى الاشتراطات القانونية المتزايدة في مجال حقوق الإنسان، مقترناً بالفجوات التنظيمية على المستوى الوطني في تنظيم ممارسات الأعمال التجارية، قد يؤدي إلى انفصالها عن الأسواق العالمية، وإلى تعطل التنمية في تلك البلدان بشكل مجمل.

تعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أداة هامة للتأثير على نواتج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ومن الوضع الفريد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يمكنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً من خلال زيادة الوعي، وإجراء التدريب، والمناصرة لدى الأعمال التجارية والحكومات، والمشاركة في عمليات خطط العمل الوطنية، والتوصية بإجراء إصلاحات قانونية، والمشاركة مع المجتمع المدني وأصحاب الحقوق المتضررين. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القدرة على تيسير إتاحة الانتصاف سواء بشكل مباشر من خلال إجراءاتها الخاصة، أو بشكل غير مباشر من خلال المناصرة وبناء القدرات.

مشهد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة البلدان العربية

تمر منطقة البلدان العربية بتحول اقتصادي غير منتظم يتسم بالنمو والتراجع معاً، ويظهر في المشهد العام أوجه تفاوت غير مسبوقة. على سبيل المثال، وبخاصة في دول الخليج، تؤدي الأعمال التجارية المملوكة للدولة والاعتماد على الموارد الطبيعية إلى ازدهار الاقتصاد. ولكن الأنشطة التجارية التي تقوم بها تلك الأعمال التجارية تؤدي أيضاً إلى آثار عكسية على حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ والبيئة، وبخاصة في البلدان ذات الأطر التنظيمية غير الواضحة أو غير الموجودة للتعامل مع تلك الآثار.

يستلزم هذا التنوع والتباين في المنطقة اتباع نهجٍ دقيق إزاء تعزيز الممارسات المسؤولة للأعمال التجارية عبر البلدان. وتواجه دول الخليج، المدعومة بثرائها الاقتصادي، تحديات مختلفة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالمقارنة بالبلدان التي

[2] يلاحظ المقياس المرجعي لحقوق الإنسان لدى المؤسسات التجارية، والذي يقيس أكثر من 200 من أكبر الأعمال التجارية ذات المخاطر المرتفعة من ناحية أدائها في مجال حقوق الإنسان، الفشل المتصل في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية. في عام 2019، حصل ربع الأعمال التجارية التي جرى قياسها لتحديد مقياسها المرجعي على نتيجة أقل من 10%. وبالمثل، وجد مقياس KnowTheChain المرجعي للفترة 2022-2023 أن الأعمال التجارية قد حصلت على نتيجة تبلغ 18% على المستوى العالمي عند تقييم التزاماتها وممارساتها في مجال حقوق الإنسان.

تمر بمرحلة إعادة البناء بعد النزاع أو البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تواجه تحديات مرتبطة بالفقر والبنية التحتية غير الملائمة، مما يؤدي إلى عدم فعالية أي حل واحد يطبق على الجميع.

على الرغم من هذا التنوع، هناك تحديات مشتركة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة. بوجه عام، تفتقر الأعمال التجارية في الدول العربية إلى الوعي والقدرات اللازمة لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية وعادة ما تخلط بين مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان وبين المسؤولية الاجتماعية للشركات. وكثيراً ما تفشل الأطر القانونية في التصدي لقضايا حقوق الإنسان، حيث تغيب التشريعات عادة أو يضعف إنفاذها.

يمكن لضعف الحكم، ومحدودية سيادة القانون، والفساد، والافتقار إلى الشمول أن تؤدي جميعاً إلى ضعف أصحاب الحقوق بشكل إضافي أمام الآثار العكسية للممارسات غير المسؤولة من الأعمال التجارية من خلال تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات وتقييد إتاحة سبل الانتصاف لأصحاب الحقوق المتضررين. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل جزء كبير من القوى العاملة، ومنهم العمّال المهاجرين، في اقتصاد غير رسمي، ويفتقر إلى استحقاقات الضمان الاجتماعي ويسهم بشكل ضئيل في عوائد الضرائب، مما يطيل من أمد القيود على الإنتاجية وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية.

يمثل عدم المساواة بين الجنسين أيضاً أحد التحديات الرئيسية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة البلدان العربية، ويظل عائقاً أمام تحقيق جدول أعمال 2030. تواجه النساء في المنطقة عوائق قانونية واقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية ومؤسسية تحول دون ممارستهن وتمتعهن بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال العجز في حقوق النساء قائماً، وقد لوحظ حدوث بعض التراجع في المكتسبات السابقة مؤخراً.

تواجه منطقة البلدان العربية، والتي تشير التقارير إلى أن سرعة زيادة معدلات درجات الحرارة فيها تبلغ ضعفها في باقي العالم، عقبات كبرى على المستوى العالمي نتيجة تغير المناخ، وانعدام التنوع البيولوجي، وتدهور النظام الإيكولوجي، والتلوث الجوي والبري وتلوث المياه، والذي يشمل التلوث الذي ينجم عن، أو تسهم فيه، الممارسات غير المسؤولة للأعمال التجارية. وتتفاقم القضايا المستمرة من ندرة المياه وتراجع جودة الأراضي القابلة للزراعة بفعل عدم القدرة على التنبؤ بالطقس والمناخ. بالإضافة إلى ذلك، مع تزايد السكان في المناطق الحضرية، تشتد وطأة بعض المشكلات مثل إدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف، وحقوق الأراضي، مما يفرض تحديات خطيرة على أصحاب الحقوق (ومنهم الشعوب الأصلية، سواء بشكل فردي أو جماعي) والتماسك الاجتماعي، ويضغط على الحكومات والأطر القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان في المنطقة للانتقال إلى اقتصاديات خضراء ومنخفضة الكربون تستلزم بناء القدرات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لدعم خطط التنوع تلك بطريقة تدمج اعتبارات حقوق الإنسان.

في وسط تلك التحديات، تؤدي المشاركة المتزايدة للمجتمع المدني، والنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي، والمبادرات التي يقودها الشباب، إلى تمكين أصحاب الحقوق من التعبير عن مخاوفهم بشأن الآثار السلبية للممارسات غير المسؤولة من الأعمال التجارية التي تؤثر على حقوقهم. عبرت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة عن اهتمامها وطلبت الدعم في بناء القدرات الوطنية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ولكن تلك الجهود تظل قليلة ومتقطعة.

برغم ذلك، مع تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبسبب الديناميات التجارية المعقدة التي تربط منطقة البلدان العربية بالاقتصاديات العالمية، ومنا الاقتصاديات (مثل الاتحاد الأوروبي والكثير في آسيا) التي يزداد اعتمادها للتدابير التنظيمية الرامية إلى ضمان الاحترام المؤسسي لحقوق الإنسان عبر سلاسل القيمة، فإن التصدي لتحديات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والإسراع بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لم يعد اختيارياً في المنطقة.

الحوار الافتتاحي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة البلدان العربية

سوف تعقد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وفريق الأمم المتحدة العامل والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة أصحاب المصلحة المهتمين، حواراً إقليمياً لمدة يومين بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يشمل **الأهداف التالية:**

- زيادة الوعي بواجبات الحكومات والأعمال التجارية بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية؛
- زيادة الوعي بالاتجاهات العالمية في مجال تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، وتشمل التدابير التنظيمية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وآثارها المحتملة على منطقة البلدان العربية؛
- إحصاء التحديات والفرص المتاحة لتعزيز الممارسات المسؤولة للأعمال التجارية في منطقة البلدان العربية والخروج بتوصيات للإسراع بإحراز التقدم في هذا الصدد؛
- إنشاء شبكة دائمة من أصحاب المصلحة المتعددين لتيسير تبادل الآراء والمعلومات بين القطاعات والصناعات، والتعلم من النظراء والتعاون في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ بالإضافة إلى توفير مجال آمن لأصحاب الحقوق المتضررين للإعراب عن مخاوفهم بشأن الآثار الضارة للممارسات غير المسؤولة من قِبل الأعمال التجارية على حقوقهم والإسهام في صنع القرار؛
- تعزيز وتخصيص الأدوات العالمية في منطقة البلدان العربية في مجال العناية الواجبة المشددة بحقوق الإنسان في البيئات المتضررة من النزاعات والعناية الواجبة بحقوق الإنسان مع الأبعاد البيئية، وتحديد أصحاب المصلحة المهتمين بتجربة استخدام تلك الأدوات.

سوف يجمع الحوار الافتتاحي بين مجموعة متباينة من أصحاب المصلحة من أجل تيسير تبادل الآراء، والتعلم من النظراء والتعاون في **موضوعات** تشمل ثلاثة أركان من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، وهي خطط العمل الوطنية وغيرها من السياسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والعناية الواجبة بحقوق الإنسان لدى المؤسسات (والتي تشمل العناية الواجبة الشديدة بحقوق الإنسان في السياقات المتضررة من النزاعات والعناية الواجبة بحقوق الإنسان مع الأبعاد البيئية)، وإتاحة سبل الانتصاف الفعالة لأصحاب الحقوق المتضررين.

سوف يجذب الحوار الافتتاحي الاهتمام بدور المؤسسات (المتناهية الصغر و) الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز الممارسات المسؤولة للأعمال التجارية والتجارب الحياتية لأصحاب الحقوق المتضررين، وبخاصة من يتعرضون لخطر شديد نتيجة الضعف والتهميش، مثل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والمشردين. بالإضافة إلى ذلك، سوف ينظر الحوار إلى التعليم وتطوير القدرات في مجال تنفيذ التزامات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في منطقة البلدان العربية.

سوف يستفيد الحوار الافتتاحي من **الإرشادات الاستراتيجية** الصادرة عن فريق الأمم المتحدة العامل ويستند إلى الممارسات الجيدة و الدروس المُستفادة من المنتديات الإقليمية السنوية التي تعقدها الأمم المتحدة في ومنها ما يعقد في آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأوروبا الشرقية ووسط آسيا أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالإضافة إلى نواتج الجلسات المحددة في منطقة البلدان العربية في إطار المنتديات السنوية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.[3]

سوف يجمع الحوار الافتتاحي ممثلين للحكومات (من مختلف القطاعات) والأعمال التجارية (من مختلف الصناعات)، وأصحاب الحقوق ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات العمال، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان والإعلام والجهات الأكاديمية والأمم المتحدة، وغيرهم من أصحاب المصلحة من 22/20 دولة عضو في جامعة الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، سوف يُدعى أصحاب المصلحة من المناطق الأخرى أيضاً إلى مشاركة تجاربهم مع البلدان التي ينصب عليها التركيز وتيسير تبادل الخبرات بين الجنوب والجنوب وبين الجنوب والشمال.

من المتصور أن يتحول الحوار الافتتاحي إلى فعالية دائمة تعقد سنوياً.

جدول الأعمال

[3]
- منتدى الأمم المتحدة الثاني عشر بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، جدول الأعمال: رابط؛
- منتدى الأمم المتحدة الحادي عشر بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، جدول الأعمال: رابط؛

سوف يُثرى جدول أعمال الحوار الافتتاحي بفضل جولة من المشاورات المسبقة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة عبر منطقة البلدان العربية لتحديد الاحتياجات وتخصيص المناقشات الحوارية في الفعالية، والتدريب والاجتماعات طبقاً لتلك الاحتياجات.